

نقاط شائكة على طريق الهدنة الأمريكية - الصينية 4



بعد اتفاق الزعيمين الأمريكي دونالد ترامب والصيني شي جين بينج على هدنة في الحرب التجارية بينهما، يأتي الجزء الأصعب للمفاوضين الذين أمامهم 90 يوماً لحل الخلافات الكبيرة.

وأعلن البيت الأبيض بعد محادثات بين ترامب وجين بينج أنه سيتم تعليق رفع الرسوم الجمركية الذي كان مقرراً في الأول من يناير لمدة ثلاثة أشهر، وفي هذه الأثناء يتفاوض الطرفان للتوصل إلى قرار. وهناك 4 قضايا رئيسية يمكن أن تشكل عائقاً في وجه الجهود بين أكبر اقتصادين في العالم للتوصل إلى اتفاق هي:

1- فجوة العجز التجاري

يريد ترامب بشدة أن تخفض الصين فائضها التجاري البالغ 335 مليار دولار.

ويقول مسؤولون أمريكيون إن الصين تستخدم المساعدات المالية وغيرها من الأساليب بشكل غير منصف لإغراق الأسواق الأمريكية بسلع بأسعار رخيصة جداً لدرجة أن الشركات الأمريكية لا يمكنها منافستها، بما في ذلك الفولاذ

والالمنيوم.

وكجزء من الهدنة، وافقت الصين على شراء كميات كبيرة من منتجات الولايات المتحدة من قطاعات الزراعة والطاقة والصناعة، لخفض الفجوة التجارية الكبيرة، بحسب البيت الأبيض.

إلا أنه لم تحدد قيمة هذه المنتجات بالدولار، وهو ما يظهر أن على الجانبين التفاوض على الكمية التي يمكن أن تكون الصين مستعدة لاستيرادها من الولايات المتحدة.

ويمكن أن تعتبر موافقة الصين على استئناف عمليات الشراء «فوراً» من المزارعين الأمريكيين دعماً لترامب، الذي يحتاج إلى دعم قاعدته من سكان المناطق الريفية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2020.

وفرضت بكين في تموز/يوليو ضريبة حدودية بنسبة 25% على وارداتها من الصويا الأمريكية وغيرها من المنتجات، ما وجه ضربة لقاعدة ترامب الانتخابية في المناطق الريفية.

2- الملكية الفكرية

من المرجح أن يسعى الجانب الأمريكي للحصول على تلميحات من الصين بأنها ستشن حملة على سرقات الملكية الفكرية.

وفرض ترامب في آذار/مارس الماضي رسوماً جمركية على ما قيمته 50 مليار دولار من الواردات من الصين عقاباً لها على ما قال إنه سرقة للملكية الفكرية، والتي تقول الولايات المتحدة إنها تكلف شركاتها 600 مليار دولار في العام، وهو ما تنفيه الصين.

واتهم تقرير أصدره مكتب ممثل التجارة الأمريكي روبرت لايتهايزر الصين بمواصلة حملة الهجمات المعلوماتية المدعومة من الحكومة والتي تستهدف الشركات الأمريكية.

وفي مسعى منها للتخلص من سمعتها بإنتاج السلع المزيفة، اتخذت الصين في السنوات الأخيرة خطوات لتحسين حماية المعلوماتية بما في ذلك إنشاء محاكم متخصصة في قضايا المعلوماتية للنظر في مسائل من بينها الخلافات على حقوق الاختراع والتعدي على الملكية الفكرية والعلامات التجارية.

كما أطلقت الصين حملة على مستوى البلاد لحماية حقوق ملكية الشركات الأجنبية في 2017.

3- نقل المعرفة

تتهم الولايات المتحدة والدول الأوروبية بكين بإجبار الشركات الأجنبية على نقل معرفتها إلى الشركاء المحليين كشرط للسماح لها بممارسة أعمالها في الصين.

واتهم تقرير لايتهايزر الصين باستخدام القيود على ملكية الأجانب والتراخيص والموافقات الإدارية إضافة إلى نظام الموافقات على الاستثمارات الأجنبية «غير الشفاف والاستنسابي» للضغط على الشركات لنقل التكنولوجيا.

وتعهد شي جين بينج بتعزيز حماية الملكية الفكرية، إلا أن الشركات الأجنبية في الصين تقول إن هذا الوعد روتيني وفارغ.

4- طموحات الصين في التكنولوجيا

تعتمد الصين على دول مثل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية للحصول على الرقائق الإلكترونية، وهو نقطة ضعف في محاولاتها لأن تصبح رائداً عالمياً في التكنولوجيا.

ولم تتطرق الهدنة التجارية إلى خطة «صنع في الصين 2015» لتطوير قدرات عالية المستوى بشكل يضاهاى الولايات المتحدة.

إلا أن معهد اوكسفورد ايكونوميكس قال إنه من الممكن أن تكون الصين قد ألمحت إلى استعدادها لتغيير أوجه معينة من خطة صنع في الصين 2025.

وبهدف خفض الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، تستهدف الخطة قطاعات رئيسية من بينها قطاع الروبوتات وعربات الطاقة الجديدة، وأجهزة الاتصالات.

واستهدفت الولايات المتحدة شركات التكنولوجيا الصينية مبررة ذلك بمخاوف على الأمن القومي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول قيدت الولايات المتحدة مبيعات التكنولوجيا الحساسة لشركة «فوجيان جينهاوا» الحكومية لصناعة الرقائق الإلكترونية، بعد اتهامها بسرقة أسرار تجارية.

وخسرت شركة «زي.تي.اي» لصناعة أجهزة الاتصالات 40% من قيمتها في حزيران/يونيو بعد أن حظرت واشنطن على الشركات الأمريكية بيع المعدات الحساسة وبرامج الكمبيوتر للشركة لمدة سبع سنوات، رغم أنه تم رفع الحظر بعد موافقة الشركة على دفع غرامة باهظة.

تعهدات إضافية

قال مسؤول في البيت الأبيض الاثنين الماضي إن الولايات المتحدة تتوقع تحركاً فوراً من الصين بخصوص القضايا التجارية، بعد الاتفاق الذي توصل إليه رئيسا البلدين، بما في ذلك خفض الرسوم على السيارات واتخاذ إجراءات لمكافحة سرقة حقوق الملكية الفكرية والنقل الإجباري للتكنولوجيا.

وقال مسؤول في البيت الأبيض إن فترة التسعين يوماً بدأت في الأول من ديسمبر/كانون الأول. وفي وقت سابق، قال المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كودلو للصحفيين إنها ستبدأ في الأول من يناير/كانون الثاني.

وذكر وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين أن الصين قدمت تعهدات إضافية تزيد قيمتها على 1.2 تريليون دولار. بخصوص التجارة

وأشار كودلو إلى أن الصين تعهدت بالبدء على الفور في إلغاء الرسوم والحواجز غير الجمركية، بما في ذلك خفض رسومها البالغة 40 % على السيارات.

وأبلغ الصحفيين قائلاً «نتوقع أن تهبط هذه الرسوم إلى الصفر».

وسيملك الأمريكيون حصص أغلبية في شركات بالصين للمرة الأولى، وهو ما يساعد على تهدئة المخاوف الرئيسية التي تنتاب الولايات المتحدة بشأن سرقة حقوق الملكية الفكرية والنقل الإجباري للتكنولوجيا.

ولم يجر الاتفاق على أي من هذه الالتزامات كتابة، ولم يتم بعد بلورة التفاصيل.

وأوضح منوتشين أن هناك تغيراً في نبرة المناقشات في بوينس آيرس مقارنة مع المباحثات الماضية، حيث قدم شي تعهداً واضحاً بفتح أسواق الصين أمام الشركات الأمريكية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024